

مصر في مواجهة استحقاقات ثقيلة □□ سداد ٣٨ مليار دولار حتى نهاية العام المالي



الاثنين 20 أبريل 2026 09:00 م

بدأت الأزمة من رقم لا يمكن المرور عليه كأنه تفصيل عابر، إذ كشفت البيانات الرسمية والتقارير المتداولة أن عبء سداد الديون الخارجية وخدمتها ما زال يضغط بقوة على المالية العامة، بينما تواجه الدولة التزامات ضخمة في وقت تتراجع فيه موارد النقد الأجنبي تحت وطأة اضطراب إيرادات قناة السويس وارتفاع كلفة الاقتراض، وهو ما يضع الحكومة أمام اختبار قاس لا يحتمل التجميل □ ولفتت الأرقام إلى أن الصياغة الأدق ليست فقط أن مصر مطالبة بسداد نحو ثمانية وثلاثين مليار دولار خلال ما تبقى من العام المالي الجاري، بل إن الواقع الأوسع يبين أن خدمة الدين الخارجي المسددة خلال العام المالي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ بلغت نحو ٣٨.٧ مليار دولار، منها ٢١.٣ مليار دولار سددت في النصف الأول وحده، بما يكشف أن الأزمة ليست لحظة عابرة بل مسار مستمر يتغذى على الاقتراض نفسه □

استحقاقات تتضخم وحكومة تلاحق المواعيد

وأوضح هذا المسار أن الدولة لا تتحرك من موقع المبادرة بل من موقع المطاردة، لأن تسارع مدفوعات الأقساط والفوائد يعني أن كل شهر يمر يستهلك مساحة أضيق للمناورة، خصوصا بعدما أظهر تقرير البنك المركزي أن النصف الأول من العام المالي شهد قفزة واضحة في المدفوعات مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يعكس اتساع الفجوة لا انحسارها كما تروج الخطابات الرسمية □

وفي ظل هذا الضغط، قال الخبير الاقتصادي محمد فؤاد إن خدمة الدين الخارجي تمثل عبئا كبيرا على الموازنة المصرية، مستندا إلى أن إجمالي المدفوعات بلغ ٣٨.٧ مليار دولار في ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، مقابل ٣٦.٩ مليار دولار في العام السابق، وهي مقارنة تفضح اتجاه الأزمة بوضوح، لأن الزيادة هنا لا تعني إدارة ناجحة للدين بقدر ما تعني اتساع فاتورة البقاء على قيد السداد □ ويبين هذا التطور أن الحكومة لم تنجح حتى الآن في تحويل الاقتراض إلى أداة مؤقتة ثم الخروج منها، بل أبقّت الاقتصاد داخل حلقة مفرغة تبدأ بقرض جديد وتنتهي بقرض آخر لسداد استحقاق سابق، بينما تتراكم الفوائد وتتمدد آجال الخطر، في مشهد يضاعف هشاشة المالية العامة ويجعل أي صدمة خارجية كفيلة بإرباك الحسابات الرسمية خلال أسابيع لا سنوات □

الموازنة الجديدة تكشف أين تذهب الأموال

وأشار مشروع موازنة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ إلى أن فوائد الدين وحدها تلتهم نحو ٧٤ بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة المستهدفة، وتصل إلى نحو ٢.٣ تريليون جنيه، كما تعادل أكثر من نصف المصروفات، وهي أرقام لا تترك مجالا واسعا للإنفاق الاجتماعي الحقيقي، لأن الباب الذي يبتلع الموارد أولا هو باب خدمة الدين لا باب الأجور أو الصحة أو التعليم □

وفي موازاة ذلك، أظهر تحليل الموازنة أن أقساط الديون مع الفوائد تقترب من ثلثي الإنفاق الحكومي المخطط، بما يعني أن الدولة تقترب أساسا كي تسدد، لا كي تنتج، وأن الموارد العامة تتحول تدريجيا إلى ماكينة ضخمة لخدمة الدائنين في الداخل والخارج، بينما تتراجع البنود القادرة على تخفيف الغلاء أو تحسين الخدمات الأساسية التي يواجه المواطن تدهورها يوميا □ وأكد الخبير سايمون وليامز كبير الاقتصاديين لدى مصرف إتش إس بي سي أن الضغط الأكبر على المالية العامة المصرية يأتي من خدمة الدين، واعتبر أن كلفة خدمة الدين في مصر مرتفعة بشكل استثنائي مقارنة بعدد كبير من الأسواق الناشئة، محذرا من أن هذه المدفوعات الكبيرة تبطئ التصحيح المالي وتبقي العجز مرتفعا وتترك البلاد عرضة لأي تطور يعرقل الوصول إلى التمويل □

التفسير الحقيقي للأزمة خارج الدعاية الرسمية

ويرى هذا التقدير أن المشكلة لا تقف عند حجم الدين نفسه، بل عند البيئة التي تضيق فيها موارد العملة الصعبة، إذ أوضح صندوق النقد الدولي أن اضطرابات البحر الأحمر خفضت تدفقات النقد الأجنبي من قناة السويس بنحو ستة مليارات دولار خلال ٢٠٢٤، في وقت تواصلت فيه ضغوط إقليمية أخرى على الاقتصاد، وهو ما يعني أن سداد الديون يجري من خزان يتعرض أصلا للاستنزاف

وفي ظل هذا السياق، لا تبدو الرهانات الحكومية على صفقات الأصول والاستثمارات الخارجية حلا مستقرا بقدر ما تبدو مسكنات تؤجل الانفجار، لأن التعويل على تدفقات استثنائية لا يبني موردا دائما، بل يشتري وقتا قصيرا بئمن سياسي واقتصادي مرتفع، خاصة مع استمرار اشتراطات صندوق النقد المتعلقة بالخصخصة وتوسيع دور القطاع الخاص كمدخل للإفراج عن شرائح التمويل المؤجلة

وأوضح محمد أبو باشا من المجموعة المالية هيرميس أن التدفقات الجديدة قد تساعد على تحريك الملف مع صندوق النقد وتوفير سيولة عاجلة، لكن هذا التوصيف في ذاته يكشف جوهر المأزق، لأن الاقتصاد صار محتاجا إلى صفقة جديدة أو تمويل جديد كي يعبر استحقاقا جديدا، بدلا من أن يعتمد على قدرة إنتاجية مستقرة تولد النقد الأجنبي بعيدا عن بيع الأصول والاستدانة ويؤكد تسلسل الوقائع أن الأزمة لم تعد مجرد ملف مالي منفصل عن حياة الناس، لأن كل جنيه يذهب إلى الفوائد والأقساط يُسحب عمليا من قدرة الدولة على تخفيف الأسعار وتحسين الأجور وتوسيع الإنفاق الخدمي، ولهذا تبدو الموازنة الجديدة وثيقة انكشاف أكثر من كونها وثيقة إنقاذ، فهي تعترف بالأرقام لكن خطابها السياسي يصر على تقديم الاختناق باعتباره تقدما منضبطا

وأخيرا اختتمت الصورة بخلصة يصعب الالتفاف حولها، وهي أن مصر لا تواجه فقط التزاما كبيرا بالسداد، بل تواجه نموذجا كاملا يقوم على تدوير الدين وتقديم الدائن على المواطن، ومع كل موعد استحقاق جديد تنكشف حدود هذا النموذج أكثر، لأن الدولة التي تدفع ملياراتها لحماية سمعتها الائتمانية بينما تتآكل قدرتها الاجتماعية، لا تدير أزمة عابرة بل تؤجل حسابا أثقل يقترب بسرعة